الخلاف النحوي في رتبة خبر النواسخ ومعموله

د. أبوبكر أحمد عيسى محمد

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف واللغة بالكلية .

المقدّمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد نشأ النحو العربي في العراق في صدر الإسلام؛ لأسباب، ونشأ نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثمَّ تدرج به التطور تمشِّيًا مع سنَّة الترقي حتى اكتملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه(١)

ولا أريد أن أتحدث عن واضعه وأسباب وضعه، وأطواره، فكلّه مبسوط في كتب النحو القديمة. ومهما يكن من أمر فلأبي الأسود الدؤلي الفضل في بدء الغرس الذي نما وازدهر على مرّ الزمان.

يبدو أنّ أوّل اختلاف وقع بين المذهبين (البصريّ والكوفيّ) كان قد ظهر وبرز فيما جرى في المجلس الذي عُقِد لأجل التناظر بين سيبويه والكسائي – على حسب ما وصل إلينا من مناظراتهم وأخبارهم ... يحتمل أن يكون أولاً هو اختلافهم في الإعراب، أهو حركة أم حرف؟ فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف، وذهب الكوفيون إلى أنّه يكون حركةً وحرفاً فإذا كان حرفاً فإنه يقوم بنفسه، وإذا كان حركةً لم يوجد إلاّ في حرف.(٢)

وبعد ذلك بدأ الاختلاف يستشري في النحو، ويتشعب بتضافر عوامل عديدة،

(1) انظر نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي – ص١٠ – دار المنار – ط١ ١٩٩١م.

(2) انظر أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري – تأليف نوري حسن حامد المسلاتيّ – ص٥٥ – دار الفضل للنشر – بنغازي – ليبيا – د.ت .

جعلت النحاة يضطربون في تعقيد مسائل كثيرة.

جاء في (الاقتراح): أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث. هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة.(١)

وأرى أنّ هذا الاختلاف يترك أثراً في المعنى، ومعلوم أنّ النحو يبحث في أواخر الكلمات، فيقال هذا مرفوع وهذا منصوب وهذا مجرور. قال السيوطي في "أسباب اختلاف النحاة": فالإعراب عند النحاة هو الحركات المبينة عن معاني اللغة، وهذه هي فائدته، فكان واضع اللغة حيث رأى الأسماء تعتريها المعاني- فتارة تكون فاعلة وتارة مفعولة وتارة مضافاً إليه وغير ذلك – جعل حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني(٢)

وإن شاء الله تعالى سأتناول جانباً من الخلاف النحويّ في رتبة النواسخ (نواسخ المبتدأ والخبر) ومعموله وذلك لأنّ المقام لا يتسع لسرد كل الخلافات النحوية. وبالله التوفيق.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أنّه يتناول قسماً مهماً من أقسام الجملة ، وهي الجملة الاسمية ، وما يدخل عليها من النواسخ التي تغير في إعراب الاسم والخبر بعد دخول الناسخ عليها ، وقد يتقدم خبر الناسخ للجملة الاسمية حسب ما يقتضيه التركيب النحوي السليم . هذا بجانب أنّه يعالج القضايا النحوية في رتبة خبر النواسخ ومعموله ، وتوضيح آراء النحويين فيها .

---

(1) الاقتراح في علم النحو – جلال الدين السيوطي – علّق عليه د. محمود سليمان ياقوت – ص٢٠٢ – كلية الآداب – جامعة طنطا – ط٢٠٠٦م.

(2) أسباب اختلاف النحاة – نوري حسن – ص٢١٢.

أسباب اختيار البحث :

١/ بيان مرونة اللغة العربية وذلك من خلال ذكر التقديم والتأخير لخبر النواسخ ومعموله .

٢/ إفادة الدارسين في جمع المسائل النحوية المتصلة برتبة خبر النواسخ ومعموله في بحث واحد .

٣/ تمكين الدارسين من فهم إعراب خبر النواسخ – سواء تقدم أو تأخر – في الجملة الاسمية

أهداف الموضوع:

١/ إثبات ظاهرة الخلاف في الدرس النحويّ. وذلك في رتبة النواسخ على سبيل المثال.

٢/ تعريف الباحث كيفية جمع آراء النحويين ومناقشتها.

٣/ جمع آراء النحويين المفرّقة في كتب النحو، ليسهل الرجوع إليها في بحث واحد.

٤/ توضيح الراجح من المرجوح من تلك الخلافات النحوية.

منهج البحث: هو المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث: قسمت هذا البحث إلى مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم الخبر على (ما) النافية.

المبحث الثاني: تقديم خبر (ليس) عليها.

المبحث الثالث: تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها.

المبحث الرابع: العطف على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر.

واحتوى البحث على خاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأول

تقديم معمول الخبر على (ما) النافية

المقصود بـ(ما) : هي (ما) النافية التي تعمل عمل (ليس) وهي نافية. جاء في (المعتمد في الحروف) : (ما: حرف يفيد النفي، ويعمل عمل ليس بشروط أهماها: أن يتقدّم اسمها على خبرها، وألاّ ينتقض نفيها بإلاّ)[1]

و(ما) حرف مهمل عند بني تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصه، أي: اختصاصه بالأسماء . وألحقه أهل الحجاز بـ(ليس)؛ لأنها لنفي الحال غالباً. فأعملوه عملها وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]. ومن أعملها شرط في إعمالها شروطاً:

الأول: فقد (إنْ) الزائدة، فلو وجدت – بطل عملها نحو: "ما إنْ زيدٌ إلاّ قائم".

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بإلاّ بطل العمل نحو: "ما زيدٌ إلاّ قائمٌ".

الثالث: الترتيب؛ وهو تقديم الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل نحو: "ما قائمٌ زيدٌ".

الرابع: ألاّ يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً، فإن تقدّم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو: "ما طعامَك زيدٌ آكلٌ"[3]

---

(1) انظر المعتمد في الحروف والأدوات – تأليف: عبد القادر محمد مايو – مراجعة وتدقيق: أحمد عبد الله فرهود – منشورات دار القلم العربي بحلب – ط١ ١٩٩٨م – ص٨٠.

(2) سورة يوسف – الآية: (٣١).

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – للمرادي – شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان – ج١ ص٥٠٦ – دار الفكر العربي – مدينة نصر – القاهرة – ط١ ٢٠٠٨م.

أقول هل يتقدم معمول خبر (ما) النافية عليها؟ لنرى ماذا قال النحويون.

قال في (الإنصاف): (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز "طعامك ما زيدٌ آكلاً" وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز.

وذهب أبو العباس[1] من الكوفيين إلى أنّه جائز من وجه، فاسد من وجه؛ فإن كانت (ما) ردًّا لخبرٍ – كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديم كما تقول لمن قال في الخبر: "زيدٌ آكلٌ طعامَك" فتردّ عليه نافياً: "ما زيدٌ آكلاً طعامَك" فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول: "طعامَك ما زيدٌ آكلاً" فإن كان جواباً للقسم إذا قال: "والله ما زيدٌ بآكلٍ طعامَك" كان بمنزلة اللام في جواب القسم، فلا يجوز التقديم.

وحجّة الكوفيين: أنّ (ما) بمنزلة لم ولن ولا؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف: يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو: " زيداً لم أضربْ ، وعَمْراً لن أكرمَ، وبشراً لا أخرجُ" فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما).

وقال البصريون لا يجوز ذلك؛ لأنّ (ما) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله،

فكذلك هاهنا : "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.[2]

وقال في (الكافية الشافية): (عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدّم، ولم يكن

---

(1) هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن يزيد أبو العباس المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، انظر الأعلام للزركلي – ج١ ص١٦٧ – دار العلم للملايين – بيروت – ط٦ ١٩٨٦م.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحويّ – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – ج١ ص١٧٢ – بتصرف – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٩٨٧م.

ظرفاً ولا جاراً ومجروراً كقولك: "ما طعامك زيدٌ آكلٌ" فإن كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، لم تُبالِ بتقدّمه نحو قولك: "ما عندك زيدٌ مقيماً".(1)

ويعلل صاحب (اللباب) لبطلان عملها بتقديم الخبر بقوله: (وإنّما بطل عملها بتقديم الخبر ؛ لأنّ التقديم تصرّف، ولا تصرّف لـ(ما) ولأنّ التقديم فرع عمل، و(ما) فرع، فلا يجمع بين فرعين. فأما قول الفرزدق: "من البسيط"

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُمْ قُرَيْشٌ، وإذ ما مِثْلَهُم بشرُ

بنصب "مثل" ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنّه غلط من الفرزدق(2) لأنّ لغته تميمية وهم لا ينصبونه بحال لكنّه ظنّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدّماً.

الثاني: أنها لغة ضعيفة.

الثالث: أنّه حال تقديره: (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلَهم)...

الرابع: أنّه ظرف تقديره: (وإذ ما مكانهم بشر) أي: في مثل حالهم، إلاّ أنّه سوّغه شبه مثل الظرف.

ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك: ما طعامك زيدٌ آكلٌ؛ لأنّ معمول الخبر لا يقع إلاّ حيث يقع العامل، فتقديمه كتقديم العامل، ولو تقدّم العامل لكان مرفوعاً، فكذلك

(1) شرح الكافية الشافية- تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيّاني - حققه وقدّم له الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث ط١ ١٩٨٢م - ص٤٣١-٤٣٢.

(2) هو همّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية ولقبه الفرزدق - انظر الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - شرحه الأستاذ علي مهنا - ج٩ص٣٦٧ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط٢ ١٩٩٢م.

إذا تقدم معموله.[1]

وفي (المعجم المفصّل) ذكر البيت: (فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... البيت) قال: والشاهد فيه قوله: (وإذا ما مثلهم بشرُ) حيث عملت (ما) الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها، وذلك على مذهب الفراء من غير قيد)[2].

وفي (ضياء السالك) ذكر البيت: (إذ ما مثلهم بشر) فقال سيبويه: شاذ. وقيل: غلط – وإنّ الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين. وقيل: (مثلهم) مبتدأ، ولكنه بُني لإبهامه مع إضافته للمبني.[3]

وأرى أنّه يجوز تقديم معمول الخبر على (ما) النافية نحو: (طعامَك ما زيدٌ آكلاً)؛ لأنّ (ما) بمنزلة (لم، ولن، ولا) فهذه الأحرف تشترك في النفي، ويجوز تقديم معمول ما بعدها عليها – على ما بيّنا من أمثلة – وهو رأي الكوفيين . والله أعلم.

(1) اللباب في علل البناء والإعراب – لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – ج١ ص١٧٦-١٧٧ – دار الفكر المعاصر – بيروت • لبنان – دار الفكر – دمشق – سورية – ط١ ١٩٩٥م.

(2) المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية – د. إميل بديع يعقوب – ج١ ص٣٦٢ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢ ١٩٩٩م.

(3) ضياء السالك إلى أوضح المسالك. وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام – تأليف محمد عبد العزيز النجار – ج١ ص٢٤٠-٢٤١ – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – ط١ ١٤١٢هـ.

المبحث الثاني

تقديم خبر (ليس) عليها

قال في (همع الهوامع): (يجوز تقيم أخبار هذا الباب[1] على الأفعال إلاّ دام وليس والمنفي بها... وأما ليس فجمهور الكوفيين... وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك[2] على المنع فيها قياساً على فعل التعجّب ، وعسى، ونعم وبئس بجامع عدم التصرّف. وقدماء البصريين ونسبه ابن جنّي[3]إلى الجمهور، واختاره ابن برهان[4] والزمخشري[5]والشلوبين[6] وابن عصفور[7]على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى:

---

(1) يعني باب (كان) وأخواتها.

(2) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني – أحد الأئمة في علوم العربية من أشهر كتبه الألفية في النحو – الأعلام للزركلي ج٦ ص٢٣٣.

(3) ابن جنّي: عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي(... – ٣٩٢هـ) الإمام الأوحد، البارع، صاحب التصانيف الجليلة، وجنّي: أبوه – انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين – تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد – ص٢٠٠.

(4) ابن برهان: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحق بن برهان- إمام في النحو واللغة- ترجمته في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص١٩٩.

(5) الزمخشري: محمد بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المعتزلي – بغية الوعاة للسيوطي ص١٤٠ – بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة الحلبي – القاهرة١٩٦٤م.

(6) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي أبو علي الشلوبين – (٥٦٢-٦٤٥هـ) من كبار العلماء بالنحو، مولده ووفاته بأشبيلية – إنباه الرواة على أنباء النحاة – القفطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ج٢ ص٢٣٢ – القاهرة ١٩٧٣م.

(7) ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن عصفور الحضرمي –(٥٩٠-٦٦٩هـ) – انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين – تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني – تحقيق :د. عبد المجيد دياب – ص٢٣٦ – ط١ ١٩٨٦م – الرياض – السعودية.

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1][2]

وتحدث صاحب كتاب (شرح التصريح) عن مسألة تقديم خبر ليس عليها بقوله: (وإلاّ خبر "ليس" فلا يجوز أن يتقدّم عليها عند جمهور البصريين ... وحجتهم أنّهم قاسوها على "عسى" وخبر "عسى" لا يتقدّم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود.[3]

واختار صاحب (شرح التحفة الوردية) مذهب سيبويه وهو جواز التقديم . قال: (ومذهب سيبويه وأبي عليّ والسيرافيّ وابن برهان جوازه وإيّاه اخترت... ولسيبويه ومتابعيه في ذلك رواية ودراية. أمّا الرواية فقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) هود الآية٨ ، فقدّم معمول خبرها عليها... وأما الدراية فإنّ "أنّ" إذا كان خبرها غير ظرف لم يصح تقديمه علي اسمها ولا عليها و"كان" يصح تقديم خبرها علي اسمها وعليها، فلمّا كانت "ليس" بمثابتها في أحد الوجهين كانت كذلك في الوجه الآخر، وهذه علة تطرد وتنعكس.[4]

وابن مالك اختار منع تقدم خبر "ليس" عليها، يظهر ذلك جليًّا في "شرح التسهيل" حين قال: (واختلف في تقديم خبر "ليس" عليها، فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السّراج والجرجاني وبه أقول؛

---

(1) سورة هود الآية: ٨.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للإمام جلال الدين السيوطي – شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم – ج١ ص٨٨-٨٩ – عالم الكتب – القاهرة – مصر ٢٠٠١م.

(3) انظر شرح التصريح على التوضيح – شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري – على أوضح المسالك على ألفية ابن مالك – للإمام ابن هشام الأنصاري – تحقيق: محمد باسل عيون السود – ج١ ص٢٤٥ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢ ٢٠٠٦م.

(4) شرح التحفة الورديّه لزين الدين أبي حفص عمر بن مظّفر بن عمر الورديّ – دراسة وتحقيق: د.عبد الله علي الشلال – ص١٧٤-١٧٥ – الرياض – السعودية – ط١٩٨٩م.

لأنّ "ليس" فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرّف في عمله)[1]

قال في "الحاشية"[2]: "ومَنعُ سَبقِ خبرِ ليس اصطفى" اصطفى أي: اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرّف وشبهها بـ"ما" النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) سورة هود:٨ ، لما عُلم من أنّ تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. وأجيب بأنّ معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها – أيضاً."

يشير صاحب "النحو الوافي" للخلاف في تقدم خبر "ليس" عليها فقال: ففريق منع، وفريق أجاز. والاقتصار على المنع أولى.[3]

ويلخص صاحب "مسائل نحوية" هذه المسألة – بعد أن عرض رأي النحويين بقوله:

١ – أنّه لم يعثر على نص صريح لسيبويه فيما يدل على تقديم خبر "ليس" عليها، لا بالجواز ولا بالمنع.

٢ – أنّ مذهب جواز تقديم خبر "ليس" ليس مذهباً لجمهور البصريين بل هو للقدماء منهم فقط، أمّا المتأخرون فمع الكوفيين.

٣ – أنّ مذهب المنع هو مذهب الكوفيين وكثير من المتأخرين.[4]

وأرى أنّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما هو رأي جمهور البصريين، واختاره ابن مالك، ودليلهم: القياس على "عسى" فالجامع بينهما الجمود، وخبر "عسى" لا يتقدّم عليها اتّفاقاً. والله أعلم.

---

(1) شرح التسهيل – لابن مالك – ج١ ص٣٥١ – تحقيق: د.عبد الرحمن السّيد وبدوي المختون – ط١ ١٩٩٠م.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – ضبطه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين – ج١ ص٣٤٥-٣٤٦ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٩٩٧م.

(3) النحو الوافي – عباس حسن – ج١ ص٥٧٥ – ط١٣ – الناشر دار المعارف ١١١٩ – كورنيش النيل – القاهرة – مصر.

(4) انظر مسائل نحوية وتصريفية – أ.د. زين كمال الخويسكي – ص١٥٢ – دار المعرفة الجامعية – السويس – ط٢٠٠٩م.

المبحث الثالث

تقديم معمول خبر "إنّ" على اسمها

إنّ وأخواتها حروف تنسخ حكم المبتدأ والخبر – وهو الرفع لكليهما فإذا دخلت إنّ أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها وهذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ.

جاء في "الهمع": ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إنّ طعامَك زيداً آكلٌ، بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً- جاز للتوسع فيهما كقوله:

فلا تلحني فيها فإنّ بحبها أخاك مصاب القلب جمّ بلابله

ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع.(1)

قال في "النحو الوافي" : (أمّا معمول الخبر مثل: "إنّ المتعلم قارئ كتابك، وإنّه منتفع بعلمك" فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ لكن يجوز تقدمه على الخبر وحده ... كما يصح تقدم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة هي: أن يكون المعمول شبه جملة، نحو: "إنّ في المهد الطفلَ نائم – إنّ بيننا الودّ راسخ)(2)

وفي "جامع الدروس" (لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها ولا على اسمها. أمّا معمول الخبر: فيجوز أن يتقدّم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرّ نحو : "إنّ

(1) همه الهوامع – السيوطي – تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ج١ ص١٦٠.

(2) النحو الوافي – عباس حسن – ج١ ص٦٤٠.

عندك زيداً مقيم")[1].

ويجب تقديم معمول الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً في موضعين:

١- أن يلزم من تأخيره عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وذلك ممنوع نحو: "إنّ في الدار صاحبها".

فلا يجوز أن يقال: "إنّ صاحبها في الدار" لأنّ "ها" عائدة على "الدار" وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخرة رتبة، لأنّ معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر.

٢- أن يكون مقترناً بلام التأكيد كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾[2].[3]

قال في "الكتاب": (وتقول: إنّ بك زيداً مأخوذ، وإنّ لك زيداً واقف ... ومثل ذلك: إنّ فيك زيداً لراغب. قال الشاعر:

فلا تلحني فيها فإنّ بحبِّها ... أخاك مُصَابُ القلبِ جمٌّ بلابله

كأنّك أردت: إنّ زيداً راغبٌ، وإنّ زيداً مأخوذٌ، ولم تذكر فيك ولا بك، فألغِيتا ها هنا كما ألغِيتا في الابتداء.[4]

وفي "الخزانة" استشهد بالبيت السابق ذكره: فلا تلحني فيها فإنّ بحبِّها ...، قال الأعلم: الشاهد فيه: رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور؛ لأنّه من صلة الخبر ومن تمامه...

---

(1) جامع الدروس العربية – موسوعة في ثلاثة أجزاء – تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني – ظبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية : الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم – ج٢ ص٢١٧ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ ٢٠٠٠م.

(2) سورة الليل الآية:١٣.

(3) جامع الدروس العربية – للغلاييني – ج٢ ص٢١٧.

(4) الكتاب – سيبويه – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – ج٢ ص١٣٢-١٣٣ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٢ ١٩٧٩م.

الظرف قد استجيز فيه من الاتساع ما لم يستجز في غيره. ألا ترى أنّه قد جاء: " فلا تلحني فيها" البيت . ففصل بقوله "بحبّها" بين إنّ واسمها. ولو كان مكان الظرف غيرُهُ لم يَجُزْ ذلك.(١)

وقال في "شرح ابن عقيل" : (فلا تقول: "إنّ بك زيداً واثقٌ" أو "إنّ عندك زيداً جالسٌ" وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله: فلا تلحني فيها ... البيت . قال: والشاهد فيه:" تقديم معمول خبر إنّ وهو قوله "بحبّها" على اسمها "أخاك" وخبرها وهو قوله "مصاب القلب" وأصل الكلام "إنّ أخاك مصاب القلب بحبها" فقدّم الجار والمجرور على الاسم. وفصل بين إنّ واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة ذلك هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة(٢).

وممّا تقدم – يتضح أنّه لا يجوز تقدم خبر "إنّ وأخواتها" عليها، ولا على اسمها، أمّا معمول الخبر فيجوز أن يتقدم على الاسم – وهي المسألة التي ناقشنا فيها أقوال العلماء النحويين – ومنها ظهر لي أنّ الراجح في هذه المسألة رأي سيبويه القائل: بجواز تقديم معمول خبر "إنّ" على اسمها – إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك للتوسع فيهما. والله أعلم.

(١) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب – تأليف: عبد القادر بن عمر البغداديّ ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – ج٨ ص٤٥٣ – الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر – ط٤ ٢٠٠٠م.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – ج١ ص٣٤٩-٣٥٠ – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

المبحث الرابع

العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك: فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر، وذلك نحو : "إنّ زيداً وعمرو قائمان، وإنّك وبكرٌ منطلقان." وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، إلى أنّه لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ".

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال.

والكوفيون لهم حجّة من القرآن الكريم – هي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[1] وجه الدليل أنّه عطف "الصابئون" على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر)[2]

قال في "اللمع": (فإن عطفت على اسم "إنّ" و"لكنّ" بعد خبرهما جاز لك في المعطوف – النصب على اللفظ، والرفع على موضع الابتداء. تقول: "إنّ زيداً قائمٌ وعَمْراً" وإن شئت قلت" وعمرٌو .)[3]

---

(1) سورة المائدة الآية٦٩.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباري – ج١ ص ١٨٥-١٨٦.

(3) اللمع في العربية – تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنّي – تحقيق: حامد المؤمن – ص٩٥-٩٦ – عالم الكتب – النجف الأشرف ١٩٨١م.

وفي "شرح ابن عقيل" ذكر في مسألة العطف على اسم إنّ" إذا أُتي بعد اسم "إنّ" وخبرها بعاطف – جاز في الاسم الذي بعده وجهان: أحدهما: النصب عطفاً على اسم "إنّ" نحو : "إنّ زيداً قائم وعمراً" والثاني: الرفع نحو: "إنّ زيداً قائم وعمرو" واختلف فيه؛ فالمشهور أنّه معطوف عل محل اسم "إنّ" فإنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنّف، وذهب قوم إلى أنّه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.[1]

قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى...) قال في "كشف المشكل" : (جاء هاهنا "والصابئون" بالرفع. ووجهه ما قال سيبويه: من أنّه في نيّة التأخير، والتقدير: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى . من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك، فقدمه وحذف الخبر)[2]

وذكر أبو حيّان وجهاً في قراءة "والصابئون" بالرفع منها أنّه معطوف على موضع اسم "إنّ" لأنّه قبل دخول "إنّ" كان في موضع رفع وهذا مذهب الكسائي والفراء ، أمّا الكسائي فأنه أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب – أم ممّا ظهر فيه . أمّا الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب. واسم "إنّ" هنا خفي فيه الإعراب[3]

قال في "أوضح المسالك": يعطف على أسماء هذه الحروف (يعني إنّ وأخواتها)

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ج١ ص٢٧٦.

(2) كشف المشكل وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات – لنور الدين أبي علي بن الحسين الباقولي- دراسة وتحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي – جامعة الشارقة – ج١ ص٤١٢-٤١٣ – الناشر دار عمّار – عمّان – الأردن ١٩٩٩م.

(3) تفسير البحر المحيط – لأبي حيّان الأندلسي – ج٤ ص١٣٢٤ – طبعة جديدة ١٩٩٢م.

بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله:

فَمَنْ يَكُ لم ينجبْ أبوه وأمَّهُ فإنّ لنا الأُم النجيبةَ والأبُ

الشاهد: "والأبُ" حيث عطفه على محل اسم "إنّ" المنصوب بعد "إنّ" جاء بالخبر وهو "لنا" . قال: والمحققون على أنّ رفع ذلك ونحوه – على أنّه مبتدأ حذف خبره ... وقال الشاعر:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغَرِيبُ

الشاهد: "وقيّار" حيث عطف بالرفع على اسم :إنّ" المنصوب قبل استكمال الخبر[1]

وأرى أنّه يجوز العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وهو رأي الكوفيين، بدليل السماع من القرآن الكريم كقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ... الآية) وكلام العرب الثقات، فقد حكى عنهم سيبويه: (إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان)[2]والله أعلم.

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام – تحقيق د. إميل بديع يعقوب – ص١٨٠-١٨١.

(2) انظر ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم – د. محمد عبد القادر هتادي – جدة – مكة المكرمة – ط١ ١٤٠٨هـ – ص٨١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله تعالى – سيّدنا محمد صلى الله ليه وسلّم– وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مما سبق وضح لنا اختلاف علماء النحو العربي في الدرس النحوي، أثبتنا هذا الخلاف من خلال تناولنا رتبة خبر نواسخ الابتداء ومعموله، فوجدنا أكثر من رأي في المسألة النحوية. وقد جمعت فيه بعض آراء النحويين، ورجحت ما ظهر لي رجحان رأيه في المسألة النحوية.

النتائج:

١– يجوز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها – قياساً بأدوات النفي الأخرى وهي: "لم، لن، ولا" فهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها.

٢– لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها – كما هو رأي الكوفيين، وتابعهم ابن مالك والدليل: أنّ "ليس" فعل جامد لا يتصرف في نفسه– فلا يتصرف في عمله. كذلك القياس على "عسى" وخبر "عسى" لا يتقدم عليها اتفاقاً.

٣– يجوز تقديم معمول خبر "إنّ" على اسمها إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرّ، وهو رأي سيبويه، وذلك للتوسع فيهما.

٤– يجوز العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وهو رأي الكوفيين بدليل السماع من القرآن الكريم، وكلام العرب الثّقات.

التوصيات:

١- اعتماد النص القرآني أساساً لاستخلاص القضايا النحوية، وجعله محوراً لتدريب الدارسين لعلوم اللغة.

٢- تدريب الطلاب على جمع آراء النحاة، وكيفية مناقشتها واختيار الراجح منها.

٣- تمكين طلاب اللغة العربية من اللغة بجميع مستوياتها "نحواً صرفاً ودلالةً وبياناً" لأنها أداة فهم كتاب الله العزيز.

٤- يمكن إثبات ظاهرة الخلاف النحوي في مسائل نحوية أخرى.

والله الموفق